محاضرة حول المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS17 "عقود التأمين"

مقدمة:

أصدر مجلس المعايير المحاسبية الدولية، المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 17 " عقود التأمين " في عام 2017 ودخل حيز النفاذ في 01 / 01 / 2021، وهو بديل لمعيار التقرير المالي **IFRS4** بنفس الاسم.

فالمعيار الجديد لديه قدرة على توفير مدخلات أكثر دقة وقدرة على المقارنة في الموازنات العامة لشركات التأمين والقدرة على تحقيق الأرباح بما يحسن من فهم المستثمر للقطاع، ويتفق معظم المحللون على أن معدل شفافية محاسبة شركات التأمين أكثر وضوحا في هذا المعيار.

هدف المعيار: يضع هذا المعيار مبادئ الاعتراف والقياس والإفصاح لعقود التأمين الواقعة ضمن نطاقه، ويتمثل هدفه في ضمان قيام المنشأة بتقديم المعلومات الملائمة التي تعبر بصدق عن تلك العقود، وتوفر هذه المعلومات لمستخدمي القوائم المالية الأساس اللازم لتقييم أثر عقود التأمين تلك على المركز المالي للمنشأة وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية.

النطاق: يجب على المنشأة تطبيق المعيار التقرير المالي الدولي 17 على:

أ – عقود التأمين، بما في ذلك عقود إعادة التامين التي تصدرها.

ب – عقود إعادة التأمين التي تحتفظ بها.

ج – عقود الاستثمار ذات ميزات المشاركة الاختيارية التي تصدرها، شريطة قيام المنشأة أيضا بإصدار عقود التأمين.

تجميع عقود التأمين

يمكن لمجموعة أو سلسلة من عقود التأمين المبرمة مع الطرف الأخر المقابل نفسه او طرف مقابل ذي صلة إن تحقق أثر نجاري عام، وبهدف إعداد تقرير عن جوهر مثل تلك العقود، قد يكون من الضروري التعامل مع مجموعة أو سلسلة العقود ككل، فمثلا: إذا كانت الحقوق أو الالتزامات في عقد من العقود لا

أثر لها سوى الإلغاء التام للحقوق أو الالتزامات الواردة في عقد أخر مبرم في ذات الوقت مع نفس الطرف المقابل، فإن الأثر المجمع عندها هو عدم وجود أي حقوق أو التزامات.

فصل المكونات عن عقد التأمين

قد يحتوي عقد التأمين على مكون واحد أو أكثر، من شأنه أن يقع ضمن نطاق معيار أخر فيما لو كان عقدا منفصلا، فمثلا: قد يحتوي عقد التامين على مكون استثمار أو مكون خدمة (أو كليهما)، فيجب على المنشأة في هذه الحالة إتباع ما يلي لتحديد مكونات العقد والمحاسبة عنها:

- يجب تطبيق IFRS9 لتحديد ما إذا كانت هناك مشتقة مدمجة يستلزم فصلها، وكيفية المحاسبة عن تلك المشتقة في حالة وجودها.
- فصل أي مكون استثمار عن عقد التأمين المضيف وفي حالة إذا كان ذلك المكون قابل للتميز بذاته.

مستوى تجميع عقود التأمين

- يجب على المنشأة تحديد محافظ لعقود التأمين، ونضم المحافظة عقودا تخضع لمخاطر متشابهة وتدار تلك المخاطر معا.
- يجب أن تقسم محفظة عقود التأمين المصدرة بحد أدنى إلى:

* مجموعة للعقود المتوقع خسارتها (المثقلة بالأعباء) عن الاعتراف الأولي، إن وجدت.

* مجموعة للعقود التي لا توجد إحتمالية جوهرية عند الاعتراف الأولي لأن تصبح متوقعة الخسارة في وقت لاحق إن وجدت.

* مجموعة لباقي العقود في المحفظة أن وجدت.

الاعتراف

يجب على المنشأة الاعتراف بمجموعة لعقود التامين التي تصدرها اعتبارا من أي التواريخ (الآجلة) التالية أيهما أسبق (أيهما يأتي أولا) .

أ – من بداية فترة التغطية الخاصة بمجموعة العقود.

ب – من تاريخ استحقاق أول دفعة من أي حامل وثيقة في المجموعة.

ج – من تاريخ تحول المجموعة إلى مجموعة من المتوقع خسارتها بالنسبة لأي من مجموعات العقود التي من المتوقع خسارتها.

القياس عند الاعتراف الأولي

عند الاعتراف الأولي، يجب على المنشأة قياس مجموعة عقود التامين بمجموعة ما يلي:

ا – التدفقات النقدية عند الوفاء بالعقود، التي تتضمن جميع ما يلي:

– تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية.

– تسوية تبين أثر القيمة الزمنية للنقود والمخاطر المالية المرتبطة بالتدفقات النقدية المستقبلية وذلك بعدم تضمين تلك المخاطر المالية في تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية، وتعديل المخاطر للتعويض عن المخاطر غير المالية.

ب – هامش الخدمة التعاقدية: يتمثل في هامش نهاية فترة التقرير (الربح) لمجموعة عقود التأمين الذي يتم الاعتراف به في الربح أو الخسارة بسبب تعلقه بخدمة مستقبلية التي سيتم تقييمها بموجب العقود الموجودة في المجموعة، أي يمثل الربح الغير مكتسب الذي ستقوم المنشأة بالاعتراف به عندما تقدم الخدمات في المستقبل.

تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية

يجب على المنشأة أن تدخل ضمن قياس مجموعة عقود التامين جميع التدفقات النقدية المستقبلية ضمن حدود كل عقد في المجموعة، يجوز للمنشأة تقدير التدفقات النقدية المستقبلية بمستوى تجميع أعلى ثم تخصيص التدفقات النقدية عند الوفاء بالعقود الناتجة لمجموعات العقود المنفردة، ويجب أن يتحقق في تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية ما يلي:

أ –أن تتضمن، بشكل غير متحيز جميع المعلوماتالمعقولة والمؤيدة التي تكون متاحة دون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما حول مبالغ تلك التدفقات وتوقيتها وعدم تأكدها، وللقيام بذلك يجب على المنشأة تقدير القيمة المتوقعة لنطاق النتائج المحتملة بالكامل.

ب – أن تعكس وجهة نظر المنشأة، شريطة أن تكون التقديرات الخاصة بأي متغيرات سوقية ذات صلة متسقة مع أسعار السوق لتلك المتغيرات.

ج – يجب أن تظهر التقديرات أثر الظروف السائدة في تاريخ القياس بما في ذلك الافتراضات المتعلقة بالمستقبل في ذلك التاريخ.

د – أن تكون واضحة، فيجب على المنشأة تقدير التعديل الخاص بالمخاطر غير المالية بشكل منفصل عن التقديرات الأخرى كما يجب على المنشأة تقدير التدفقات النقدية بشكل منفصل عن القيمة الزمنية للنقود والمخاطر المالية، ما لم يكن من الفضل الجمع بين هذين التقديرين.

معدلات الخصم

يجب تعديل التقديرات الخاصة بالتدفقات النقدية المستقبلية لإظهار أثر القيمة الزمنية للنقود والمخاطر المالية المرتبطة بتلك التدفقات النقدية، ويجب أن تكون معدلات الخصم المطبقة على تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية الموضحة في البند السابق تستوفي المتطلبات التالية:

- أن تعكس القيمة الزمنية للنقود وخصاائص التدفقات النقدية وخصائص السيولة الخاصة بعقود التأمين.
- أن تكون متسقة مع أسعار السوق الحالية الممكن رصدها (إذا وجدت) للأدوات المالية ذات التدفقات النقدية التي تتفق خصائصها مع خصائص عقود التأمين من حيث التوقيت والعملة والسيولة مثلا.
- أن تستبعد أثر العوامل التي تؤثر على مثل تلك الأسعار السوقية الممكن مشاهدتها ولكنها لا تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية لعقود التامين.

تعديل المخاطر للتعويض عن المخاطر غير المالية

يجب على المنشأة تعديل التقدير الخاص بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية لإظهار التعويض الذي تطلبه المنشأة لتحمل حالة عدم التأكد المحيطة بمبلغ وتوقيت التدفقات النقدية والناشئة عن المخاطر غير المالية.

القياس اللاحق

أولا يجب أن تكون القيمة الدفترية لأية مجموعة من المجموعات عقود التأمين في نهاية كل فترة تقرير هو مجموع:

الالتزام المتعلق بالتغطية المتبقية والمكون من التدفقات النقدية عند الوفاء بالعقود المتعلقة بالخدمة المستقبلية المخصصة للمجموعة في ذلك التاريخ وهامش الخدمة التعاقدي للمجموعة في ذلك التاريخ.

ثانيا: يجب على المنشاة الاعتراف بالدخل والمصروفات للتغيرات التالية في القيمة الدفترية الخاصة بالالتزام المتعلق بالتغطية المتبقية.

أ –إيراد التامين للانخفاض الحاصل في الالتزام المتعلق بالتغطية المتبقية بسبب الخدمات المقدمة من خلال الفترة.

ب مصروفات خدمات التأمين للخسائر في مجموعات العقود التي من المتوقع خسارتها، والمبالغ لمثل تلك الخسائر.

ج –دخل أو مصروفات تمويل التأمين لأثر القيمة الزمنية للنقود وأثر المخاطر المالية.

ثالثا: يجب على المنشأة إثبات الدخل والمصروفات للتغيرات التالية في القيمة الدفترية للالتزام المتعلق بالمطالبات المتكبدة (التي حدثت خلال الفترة):

أ – مصروفات خدمات التأمين للزيادة الحاصلة في الالتزام بسبب المطالبات والمصروفات المتكبدة في الفترة، باستثناء أي مكونات استثمار.

ب – مصروفات خدمات التأمين لأي تغيرات لاحقة في التدفقات النقدية عند الوفاء بالعقود فيما يتعلق بالمصروفات والمطالبات المتكبدة.

ج – دخل أو مصروفات تمويل التأمين لأثر القيمة الزمنية للنقود وأثر المخاطر المالية.

هامش الخدمة التعاقدي

ويمثل هامش الخدمة التعاقدي في نهاية الفترة المالية، الربح في مجموعة عقود التامين الذي لم يتم الاعتراف به بعد في الربح أو الخسارة بسبب تكلفة بالخدمة المستقبلية التي يتم تقديمها بموجب العقود الموجودة في المجموعة.

العقود المثقلة بالأعباء (المتوقع خسارتها)

يكون عقد التامين عقدا متوقعا خسارته في تاريخ الإثبات الأولي إذا كان (مجموع التدفقات النقدية اللازمة للوفاء بالعقود المخصصة للعقد+ أي تدفقات نقدية للاستحواذ على عقود التامين تم إثباتها في السابق+ أي تدفقات نقدية ناشئة من العقد (في تاريخ الإثبات الأولي) نشكل صافي تدفق نقدي صادر أو سالب. أي مجموع التدفقات الصادرة أقل من مجموع التدفقات الناجمة عن العقد ممثلة بالأقساط التأمينية، ويجب على المنشأة وضع هذه العقود في مجموعة منفصلة عن العقود التي ليس من المتوقع خسارتها.

منهج تخصيص أقساط التأمين

يجوز للمنشأة تبسيط قياس مجموعة عقود التأمين باستخدام منهج تخصيص أقساط التامين إذا توفر أحد الشرطين التالين عند نشأة المجموعة:

- توقع أن مثل هذا التبسيط من شأنه أن يقدم قياسا للالتزام المتعلق بالتغطية المتبقية للمجموعة لا يختلف جوهريا عن القياس الذي كان سيتم التوصل له عملا بالمتطلبات الواردة في البند الخاص بالقياس عند الاعتراف الأولي

-أن تكون فترة التغطية لكل عقد قي المجموعة (بما في ذلك التغطية الناشئة عن جميع أقساط التأمين ضمن حدود العقد) سنة واحد أو أقل.

عقود إعادة التأمين المحتفظ بها

يجب على المؤسسة استخدام افتراضات متسقة لقياس تقديرات القيمة الحالية للتدفقات المستقبلية الخاصة بمجموعة عقود إعادة التأمين المحتفظ بها وتقديرات القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية الخاصة بمجموعة عقود التامين . وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن تضمن في تقديرات القيمة الحالية

للتدفقات النقدية المستقبلية الخاصة بها أثر أي خطر من مخاطر عدم الأداء من جانب مصدر عقد إعادة التأمين، بما في ذلك آثار الضمان الرهني والخسائر الناشئة عن النزاعات.

عقود الاستثمار ذات ميزة المشاركة الاختيارية

لا يحتوي عقد الاستثمار الذي به ميزات المشاركة الاختيارية على تمويل مخاطر التامين المهمة، وبناءا عليه يتم تعديل المتطلبات الواردة في **IFRS17** لتطبيقها على عقود الاستثمار ذات ميزات المشاركة الاختيارية وفقا لما يلي:

- يكون تاريخ الاعتراف الأولي في العقد هو تاريخ دخول المنشاة طرفا في العقد.
- تم تعديل حدود العقد بحيث تكون التدفقات النقدية في حدود العقد إذا كانت ناتجة عن إلتزام للمنشأة بتسليم نقد في تاريخ حالي أو مستقبلي، ولا يقع على عاتق المنشأة أي إلتزام بتسليم نقد إذا كانت تمتلك القدرة على تحديد سعر للوعد أو المقابل بتسليم النقد وكان ذلك السعر يعكس بدقة مبلغ النقد المتعهد به وما يرتبط به من مخاطر.

إلغاء الإثبات

يجب على المنشأة إلغاء إثبات عقد التأمين في حالة توفر واحدة مما يلي:

-انتهاء العقد (انقضاء الإلتزام المحدد في عقد التامين).

- الوفاء به.

- إلغائه.

العرض في القوائم المالية

أولا- في قائمة المركز المالي: يجب على المنشأة أن تعرض بشكل منفصل في قائمة المركز المالي المبلغ الدفتري لمجموعات:

- عقود التأمين المصدرة التي تعتبر أصولا؛
- عقود التأمين المصدرة التي تعتبر إلزامات؛

- عقود التأمين المحتفظ بها التي تعتبر أصولا؛
- عقود التامين المحتفظ بها التي تعتبر إلتزام.

ثانيا- الإثبات ولعرض في قوائم الأداء المالي : يجب على المنشأة تقسيم المبالغ المثبتة في قوائم الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر المسماة بقوائم الأداء المالي إلى مايلي:

- نتيجة خدمات التأمين والتي تشمل إيراد التأمين ومصروفات خدمات التأمين.
- دخل أو مصروفات تمويل التامين.

ويجب عليها عرض دخل أو مصاريف عقود إعادة التأمين المحتفظ بها بشكل منفصل عن مصاريف أو دخل عقود التأمين المصدرة.

الإفصاح: يجب الإفصاح من طرف المنشأة عن المعلومات النوعية والكمية المتعلقة بمايلي:

- المبالغ المثبتة في قوائمها المالية بشأن العقود الواقعة ضمن نطاق المعيار الدولي IFRS17 .
- طبيعة ومدى المخاطر الناشئة عن العقود الواقعة ضمن IFRS17.

ويجب على المنشأة تجميع المعلومات مع بعضها أو تقسيمها بحيث لا تكون هناك تغطية على المعلومات المفيدة سواءا بإدراج كمية كبيرة من التفاصيل غير المهمة أو بالجمع بين بنود ذات خصائص مختلفة.بالإشارة إلى أنه هناك العديد من الإفصاحات التفصيلية التي يمكن التعرف عليها من خلال هذا المعيار.